المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

أغسطس ٢٠١٩ – الإصدار ٥٧

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

أبوغزاله والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يكرمان مدربيهم بمنحهم "بطاقة مدرب معتمد"

في هذا العدد:-

١

أبوغزاله والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يكرمان مدربيهم بمنحهم «بطاقة مدرب معتمد»

٢

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يستأنف التعاون مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation

٢

أبوغزاله: نعتز بالشراكة مع أكاديمية الإمارات وغرفة صناعة وتجارة أبوظبي

٣

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين تصدر كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠١٨

٣

الدورات التدريبية لشهر آب/ أغسطس ٢٠١٩

٤

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يلخص الانجازات الرئيسية في مراجعة فترة السنتين

٥

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ « المنافع الاجتماعية»

٥

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ « المنافع الاجتماعية»

أبوغزاله والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يكرمان مدربيهم بمنحهم «بطاقة مدرب معتمد»

عمان – نظمت أكاديمية طلال أبوغزاله إحدى مؤسسات «طلال أبوغزاله العالمية» ومجمع المحاسبين حفلا برعاية سعادة الدكتور طلال أبوغزاله، للمدربين المعتمدين لديها، تكريماً لجهودهم في تخريج أجيال قادرة على إحداث التغيير المنشود في مختلف المجالات، بمنحهم «بطاقة مدرب معتمد».

ويأتي التكريم انطلاقا من أهمية المدربين في الارتقاء بمستوى الخدمات التدريبية المقدمة، حيث تم تكريم ٥٠ مدربا من داخل الأردن و٢٥ آخرين من خارجه ممن انطبقت عليهم شروط الاعتماد من حيث الشهادات الاكاديمية والخبرة العملية في موضوع التدريب.

وخلال الحفل أكد الدكتور أبوغزاله على دور العملية التدريبية في تطوير مهارات الفرد، وتعزيزها لتمكينه في سوق العمل، الأمر الذي لا يمكن أن يكون دون مدرب محترف وقادر على التأثير في مهارات المتدربين.

وأشار إلى أن هناك عدة شروط لاعتماد المدربين لا يتم التهاون فيها، من أبرزها أن يكون من حملة الشهادات الأكاديمية، وأن تكون لديه الخبرة العملية في موضوع التدريب، وأن يكون تقييمه في كافة الدورات ممتازا، مشيرا إلى أن المدربين يتميزون بتقييمهم العالي، وبأنهم من مختلف تخصصات الأعمال التي تشمل المحاسبة والتدقيق والإدارة والموارد البشرية والتسويق والمشاريع والترجمة وغيرها.

وقدم المدرب الدكتور طارق رشيد كلمة بالنيابة عن جميع المدربين، عبر خلالها عن امتنان المدربين واعتزازهم بهذا التكريم الذي يعد الأول من نوعه على مستوى الوطن العربي، بإصدار بطاقة من منظمة عريقة للمدرب المعتمد.

وأكد أن هذه المبادرة جاءت في وقتها لتعطي رسالة بأن التدريب رسالة مهنية احترافية لها مكانتها، والمدرب شخص يدفع الأمة نحو التطور وتحقيق الإنجازات.

يشار إلى المدربين يقدمون خدمات التدريب للعديد من مؤسسات «طلال أبوغزاله العالمية»، أبرزها مجتمع طلال أبوغزاله للمعرفة، ومجمع الإدارة والتكنولوجيا، ومجمع التراخيص، ومجمع الملكية الفكرية، والمجمع العربي الدولي للمحاسبين القانونيين، ومركز التدريب والاستشارات التابع لكلية أبوغزاله للابتكار.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يستأنف التعاون مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation

عمّان- وقع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين اتفاقية تعاون لإعادة طباعة ونشر وتوزيع كتابي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعام ٢٠١٩ والمعايير الدولية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ٢٠١٩.

ومن المتوقع أن يتم إصدار هذين الكتابين في نهاية عام ٢٠١٩، حيث سيقوم المجمع بتوزيع الكتابين على مستوى الوطن العربي وباللغة العربية.

يذكر أن مجمع المحاسبين بدأ التعاون مع مؤسسة المعايير منذ عام ١٩٩٨ لترجمة وطباعة ونشر كل ما يصدر عنها من معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
Member of TAG-Foundation
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن

IFRS™

أبوغزاله: نعتز بالشراكة مع أكاديمية الإمارات وغرفة صناعة وتجارة أبوظبي

أبوظبي - وقع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين –عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن- مع أكاديمية الإمارات – إحدى مؤسسات غرفة صناعة وتجارة أبوظبي اتفاقية تعاون في مجال التدريب والشهادات المهنية المتخصصة التي يقدمها المجمع.

وبموجب الاتفاقية التي وقعها المدير التنفيذي للمجمع الأستاذ سالم العوري والبروفيسور عبد الله الكوافي أبونعمة رئيس الأكاديمية ستكون أكاديمية الإمارات مركزاً معتمداً للامتحانات المهنية التي يقدمها المجمع، والتي تتضمن شهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)، وشهادة محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA) وشهادة خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS EXPERT)، كما ستكون مركزاً معتمداً للتدريب على الشهادات المهنية الصادرة من المجمع.

وثمن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين جهود أكاديمية الإمارات في تأهيل وإعداد الكوادر والكفاءات الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحقيقها للكثير من النجاحات في هذا المجال، معبراً عن اعتزاز المجمع بهذه الشراكة التي ستشمل مجالات التدريب وتأهيل المحاسبين وتقديم مجموعة مختارة من الدورات التدريبية لمزاولي مهنة تدقيق الحسابات والمحاسبة الإدارية إلى جانب تنظيم ورش عمل وندوات مشتركة لرفع الكفاءة المهنية للمحاسب الإماراتي وفقاً لأفضل الشهادات العالمية المعترف بها في هذا المجال.

وأعرب البروفيسور عبدالله عن ترحيب أكاديمية الإمارات بإبرام هذه الإتفاقية التي تمثل باكورة التعاون مع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، في إطار أهداف الأكاديمية لتعزيز الشراكات الفاعلة مع الجهات والمؤسسات الدولية المعنية للإسهام الإيجابي في إثراء الثروة المعرفية في المجتمع وتطوير القدرات في المجالات ذات الأهمية الوطنية والإقليمية.

يشار إلى أن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين تأسس كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير

١٩٨٤ في مدينة لندن- المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤. ويهدف إلى الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق.

وأكاديمية الإمارات للتعليم والبرامج التدريبية تقوم بتزويد الخريجين الجدد والمهنيين بالمعرفة والمهارات التي يتطلبها سوق العمل، كما تُسهم النشاطات البحثية والمبادرات الاستراتيجية للأكاديمية في تهيئة بيئة صحية، وقطاع خاص متنوع، واقتصاد قائم على المعرفة المُستدامة في إمارة أبوظبي.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين تصدر كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠١٨

أصدرت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠١٨، والذي يعد أحدث نسخة عربية مترجمة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويشمل الكتاب أساس النقد لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (إعداد التقارير المالية بموجب أساس النقد المحاسبي)، وسحب معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام «منافع الموظفين»، وتم استبدال معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٥ «منافع الموظفين» بمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ «منافع الموظفين» ونتيجة لذلك لم يعد معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٥ قابل للتطبيق وتم سحبه.

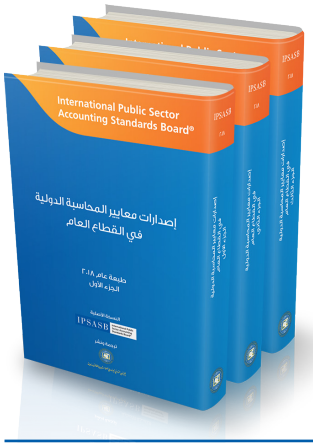

الدورات التدريبية لشهر أغسطس / آب ٢٠١٩

عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) في مدينة عمان – الأردن دورة تدريبية متخصصة بعنوان «أساسيات المالية والمحاسبة للمديرين غير الماليين» لمجموعة من المشاركين حيث هدفت الدورة إلى تعريف المشاركين بمفهوم الإداء المالي، وأساسيات المحاسبة المالية، والقوائم المالية الرئيسية، والتقارير المالية ومعايير التقارير المالية الدولية. بالإضافة إلى تمكينهم من قراءة وتفسير البيانات المالية من خلال التحليل المالي للقوائم المالية الرئيسية. وتم تسليم المشاركين شهادات حضور.

عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) في مدينة عمان – الأردن دورة تدريبية متخصصة بعنوان «أساسيات التدقيق الداخلي وإعداد السياسات» لمجموعة من المشاركين حيث هدفت الدورة إلى تعريف المشاركين بالمفاهيم الأساسية في التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية والتدقيق المبني على المخاطر، وبتنظيم دائرة التدقيق الداخلي وإدارتها، والأسس والمعايير المهنية التي تحكم عملية التدقيق الداخلي، وبالمفاهيم والمهارات والأساليب اللازمة للقيام بإجراءات التدقيق الداخلي بأعلى كفاءة وفاعلية وبأحدث الأساليب ووفقاً للمخاطر المقيمة، والمعلومات والمهارات اللازمة لكتابة التقارير بكفاءة وفعالية، وبالمهارات الأساسية في تدقيق الحسابات الممكنة. وتم تسليم المشاركين شهادات حضور.

عمان - نظمت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) دورة تعاقدية بعنوان «ضريبة القيمة المُضافة لدول الخليج» لموظفي شركة دار الهندسة في مقر مبنى الشركة.

وركزت الدورة على إعداد متدربين خبراء ضرائب في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بحيث تغطي هذه الدورة جميع التشريعات والمعالجة الضريبية والمحاسبية ومعرفة آخر التحديثات بما يتعلق بتسجيل الشركات في مجال تدقيق الحسابات والاستشارات الضريبية في هذه الدول.

وفي نهاية الدورة تم تسليم جميع المشاركين شهادات حضور حيث أكدوا انهم أصبحوا على اطلاع تام بكامل الأمور المتعلقة بضريبة القيمة المُضافة لدول الخليج وعلى أتم الاستعداد للتطبيق العملي على نطاق العمل وتنفيذه.

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يلخص الإنجازات الرئيسية في مراجعة فترة السنتين

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مراجعته الذي تصدر كل سنتين بعنوان «العمل من أجل المستقبل»، والتي تلخص النجاحات التي حققها المجلس والتحديات التي واجهها علاوة على منتجاته الرئيسية خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

كانت غالبية مشاريع المجلس خلال فترة المراجعة ذات طبيعة خاصة بالقطاع العام، وكانت تهدف إلى سد الثغرات المتصورة في مجموعة المعايير التي يُصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مع الحفاظ على التوافق بين تلك المعايير والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيثما أمكن.

خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام اللمسات النهائية على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٠ «عمليات اندماج الأعمال في القطاع العام»؛ ومعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤١ «الأدوات المالية»؛ ومعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ «المنافع الاجتماعية»، وهو المعيار الذي يمثل نقطة تحول. علاوة على ذلك وافق المجلس على مسودتي عرض رئيسيتين وهما مسودة العرض ٦٤ «عقود الإيجار»، ومسودة العرض ٦٧ «الخدمات الفردية والجماعية والإغاثة في حالات الطوارئ» (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٩).

وصرح إيان كاروثرز، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بأنه «بعد الاحتفال بالذكرى العشرين لبرنامج معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ٢٠١٧، كانت هذه أوقات حافلة بالإثارة بالنسبة للمجلس، مع وجود زيادات هامة متوقعة في تبني الحكومات على مستوى العالم وتنفيذها لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وذلك على المدى القصير والمتوسط.» وأضاف أن: «التفاني والالتزام والعمل الجاد الذي قدمه زملائي أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ومستشاريهم الفنيين، وجميعهم من المتطوعين، إلى جانب الدعم المقدم من موظفي المجلس، كانوا بمثابة حجر الأساس لتحقيق الإنجازات الملحوظة للمجلس خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.»

وُضعت استراتيجية المجلس وخطة العمل ٢٠١٩-٢٠٢٣ أيضاً خلال فترة المراجعة، وهي ما ستقود النشاطات المستقبلية للمجلس نحو تحقيق هدفه الاستراتيجي.

ولضمان أن عمل المجلس يصب في المصلحة العامة، فإن هدفه الاستراتيجي هو: تعزيز الإدارة المالية العامة على المستوى العالمي من خلال زيادة تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال مجالين رئيسيين للعمل، وكلاهما يركز على المصلحة العامة:

- وضع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام والمحافظة عليها إلى جانب وضع إرشادات عالية الجودة لإعداد التقارير المالية للقطاع العام
- زيادة الوعي بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبمنافع تبني مبدأ الاستحقاق المحاسبي.

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ «المنافع الاجتماعية»

يقدم معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ «المنافع الاجتماعية»، إرشادات حول محاسبة الإنفاق على المنافع الاجتماعية، حيث يُعرّف المعيار المنافع الاجتماعية باعتبارها التحويلات النقدية التي تدفع لأشخاص و/أو أسر معينة لتخفيف آثار المخاطر الاجتماعية، وتشمل الأمثلة المحددة على ذلك منافع التقاعد التي تدفعها الدولة، والمنافع التي تدفع في حالة العجز، ومنافع دعم الدخل والبطالة. ويتطلب المعيار الجديد من المنشآت أن تعترف بمصروف وبالتزام لدفعات المنافع الاجتماعية في الفترة التالية.

ويسعى معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ لتحسين العرض العادل للمعلومات التي تقدمها المنشآت المعدة للتقارير في بياناتها المالية حول المنافع الاجتماعية وكذلك تحسين صلتها بالموضوع، وقابليتها للمقارنة. ولتحقيق ذلك، يؤسس معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٢ للمبادئ والمتطلبات المتعلقة بما يلي:

- الاعتراف بمصاريف المنافع الاجتماعية والتزاماتها.
- قياس مصاريف المنافع الاجتماعية والتزاماتها.
- عرض المعلومات عن المنافع الاجتماعية في البيانات المالية.
- تحديد المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة المنافع الاجتماعية التي تقدمها المنشآت المعدة للتقارير والآثار المالية المترتبة عليها.

إصدار تعديلات على معياري المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٦ «الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة»، و ٤١ «الأدوات المالية»

تتكون التعديلات على معياري المحاسبة الدوليين في القطاع العام ٣٦ و٤١-٢٠١٨ من: الجزء الأول: الحصص طويلة الأجل في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٦)؛ والجزء الثاني: خصائص الدفع المسبق ذو التعويض السلبي (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤١)، ونتجت التعديلات على الجزء الأول والثاني عن مراعاة مشاريع التحسينات السنوية والتعديلات محدودة النطاق التي يتبناها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (6-0962)
فاكس : 5100901 (6-0962)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني
asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2019)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر